"التمييز" تؤيد شطب شخير والقريفة وتوقف تنفيذ الحكم بشأن طعن المرداس والفكر والبرغش وبوخوصة

«الدستورية» ترفض الطعن على «المسيء»: الإساءة للذات الإلهية أو الأميرية تسيء إلى مرتكبها

المحكمة الدستورية

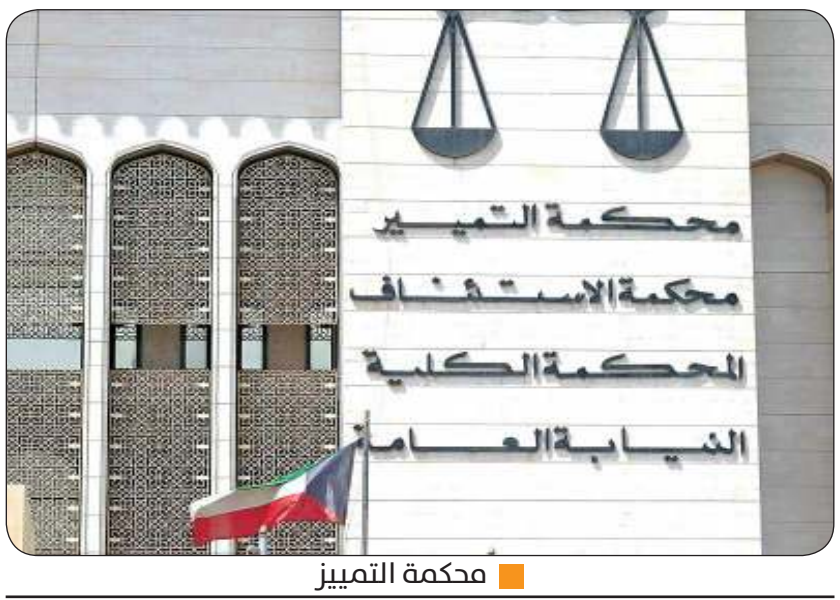

محكمة التمييز

قضت المحكمة الدستورية بجلسة أمس، 25 / 9 / 2022 ، برفض الدعوى الدستورية رقم "4" و"5" و"6" و"7" لسنة 2022 المحالة من محكمة الاستئناف والمتضمنة إحالة الفقرة الثانية من المادة "٢" من القانون رقم "35" لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة المضافة بموجب القانون رقم "27" لسنة 2016.

أوردت المحكمة في أسباب حكمها أن الحق في الانتخاب شأنه شأن سائر الحقوق السياسية الأخرى ليس حقاً طبيعياً لكل فرد، بل لا يحصل عليه الأفراد إلا من الدستور وقوانين الدولة، ولهذه القوانين أن لا تعترف بهذا الحق إلا لمن ترى أنهم أهل لممارسته، وهذا الحق لا ينفصل عن الحق في الترشيح باعتبار أن توافر شروط الناخب هو شرط أساسي لازم لمن يتقدم للترشيح لعضوية مجلس الأمة، لذلك فإنه يسوغ للمشرع أن يضع شروطاً لممارسته تتفق مع طبيعة الوظيفة النيابية، لعلو شأنها وأهمية مسئولياتها وخطورة واجباتها، وبما يكفل صون كرامة السلطة التشريعية وحفظ هيبتها، وأن نكون هذه الشروط ضمانا لاختيار أفضل العناصر لتمثيل الأمة في مجلسها النيابي وتخير من يمثلها أحسن تمثيل.

وأضافت المحكمة أن النص المطعون فيه جاء متفقاً مع المهام الملقاة على عاتق عضو المجلس النيابي وتمثيله للأمة، إذ لا يسوغ أن يكون ممثل الأمة قد عرف بسبب إساءته للذات الإلهية أو الأنبياء، بما ينطوي على طعن في معتقدات أبناء هذه الأمة ونيل من مقدساتهم، أو بسبب إساءته للذات الأميرية وهو يقسم على الإخلاص لها قبل أن يتولى أعماله في المجلس، فهي جرائم تسئ إلى مرتكبها لما تفضي إليه من استهجان لهذه الأفعال ولمن يرتكبها وإيذاء للشعور العام، فلا غرو أن يكون مرتكبها غير صالح لممارسة حق الانتخاب لما يحمله ذلك من اعتداء خطير على ثوابت المجتمع وقيمه السامية.

من جهة أخرى قررت محكمة التمييز تأييد شطب المرشحين خالد شخير ومساعد القريفة، في حين قررت وقف تنفيذ الحكم في طعن كل من نايف المرداس وأنور الفكر وعبدالله البرغش وعايض بوخوصة.

..وتتلقى طعناً على تعديلات قانون الانتخاب بمرسوم الضرورة

تلقت المحكمة الدستورية أمس، طعناً على عدم دستورية مواد قانون الانتخاب والمعدلة بمرسوم الضرورة.

ومن المتوقع تحديد جلسة لنظر الطعن أمام المحكمة.

تفوح الأجواء فيها بعبق الحريات ويشتد معها الحماس

الكويت تعيش زخم ما قبل العرس الديمقراطي والاحتكام إلى الصناديق

تعيش الكويت هذه الأيام زخم ما قبل العرس الديمقراطي ، حيث تفوح الأجواء في البلاد بعبق الديمقراطية ، ومعها يشتد الحماس مع قرب الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

في هذا الإطار قالت جمعية الشفافية الكويتية "جمعية أهلية تطوعية معنية بتعزيز الشفافية والنزاهة" أن 91 مراقبا سيقومون بدورهم الوطني في مراقبة انتخابات مجلس الأمة في فصله التشريعي الـ17 "أمة 2022" المقررة الخميس المقبل، للتأكد من نزاهتها وشفافيتها.

وأكدت الجمعية أن استعداداتها اليوم الاقتراع تجري على قدم وساق إذ انتهت من إجراء المقابلات واختيار المتطوعين وتقسيم المراقبين على مراكز الاقتراع في الدوائر الانتخابية الخمس وتخصيص هويات لهم بالتنسيق مع وزارة الداخلية مع ارتدائهم ملابس موحدة.

وفي هذا الصدد قالت أمينة سر جمعية الشفافية أسرار حيات إن دور المراقب يتلخص في رصد وتسجيل الملاحظات أثناء سير عملية الاقتراع وفق اشتراطات ومعايير معينة تحدد بناء عليها صحة وسلامة ممارسات الجهات المنفذة والمنظمة.

وأضافت أن عملية المراقبة تتضمن التأكد من الحرية التي يتمتع بها الناخب في الإدلاء بصوته واختيار المرشح الأمثل بالنسبة له وتطبيق قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة وضمان نزاهة العملية الانتخابية ككل والتي تتطلب ملاءمة مراكز الاقتراع ومراقبة الإعلانات الانتخابية وحالات الفساد قبل يوم الاقتراع ك "شراء الأصوات".

وأوضحت أن دور المراقب لا يقتضي التدخل في عمل الجهات المنفذة والمنظمة إلا في حال وقوع أي تقصير أو خطأ إذ يقوم حينئذ بالتواصل مع رئيس المفوضية الأهلية للديمقراطية التابعة للجمعية راشد الهاجري الذي يقوم بدوره بالتنسيق مع الجهة المعنية لعمل اللازم وتفادي أي سلبية أو أمر خاطئ. وعزت أهمية وجود مراقب الانتخاب إلى القدرة على ملاحظة أمور لا ينتبه إليها القائم على تنفيذ وتنظيم عملية الاقتراع بشكل دقيق.

وذكرت أنه بناء على الملاحظات التي يتم رصدها وتسجيلها تقوم جمعية الشفافية بعد إعلان النتائج بإصدار تقريرها المتخصص متضمنا ملاحظات إيجابية وسلبية على العملية الانتخابية ومن ثم إحالته على السلطتين التشريعية والتنفيذية ونشره في مؤتمر صحفي. وأوضحت أن من شأن التقرير مساعدة الجهات المنفذة على تفادي الأخطاء مستقبلا كما يحتوي على جوانب إيجابية تحفز الجهات التنفيذية على المحافظة عليها وتعزيزها.

واستدركت قائلة إن "مراقبة الانتخابات تشير إلى سلبيات عملية الاقتراع وتنبه إلى الملاحظات لكنها في الوقت نفسه تبرز الجوانب الإيجابية وهو أمر مهم لمصلحة الدولة". ونوهت بالفائدة التي تعود من إصدار تقرير إيجابي من قبل وفد دولي زائر حال تواجده يوم الاقتراع لجهة رفع وتحسين مرتبة البلاد على مؤشر مدركات الفساد وتأكيد أن الكويت دولة ديمقراطية لديها انتخابات نزيهة مؤكدة الحرص على إبراز كافة الممارسات الإيجابية للديمقراطية الكويتية التي "تعد من أولى التجارب في المنطقة وهي محل فخر لنا ونود أن يراها العالم".

وذكرت حيات أن جمعية الشفافية تراقب انتخابات مجلس الأمة منذ عام 2008 واستضافت وفودا دولية "لكن للأسف ستجرى الانتخابات من دونها بسبب ضيق الوقت". وأشارت إلى الدورة التدريبية المعنونة "مراقبة انتخابات مجلس الأمة 2022" التي نظمتها الجمعية الأربعاء الماضي وقدمها أستاذ القانون في جامعة الكويت الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي وعضو مجلس إدارة الجمعية الدكتور خالد الرشيدي واستهدفت تعريف المراقبين بالدور المنوط بهم وتزويدهم بقانون الانتخابات وسبل تطبيقه وتحديد أوجه المخالفات والمظاهر السلبية التي من الممكن مواجهتها لدى القيام بعملية المراقبة.

وأوضحت أن فريق المراقبين يضم 82 متطوعا اجتازوا الدورة التدريبية وسبعة أعضاء من مجلس إدارة الجمعية إلى جانب عضوين من المفوضية الأهلية للديمقراطية التي تشكلها "الشفافية" في كل انتخابات. وأشارت إلى سعي الجمعية الدؤوب عبر توصياتها الواردة في التقارير التي تصدرها بعد كل انتخابات للدفع قدما باتجاه إقرار قانون إنشاء هيئة عامة للديمقراطية ذات استقلالية تعنى بتنظيم وتحديد ضوابط لجميع ما يخص الانتخابات من إنفاق وتعارض مصالح وتقديم إقرار الذمة المالية للمرشح وتقسيم الدوائر والنظام الانتخابي وتصويت المواطنين في الخارج واستطلاعات الرأي والإعلام الانتخابي والجرائم الانتخابية وغيرها للحد من حالات الفساد والتوافق مع المعايير الدولية.

وبينت أن إنشاء هيئة عامة للديمقراطية يعالج تعارض المصالح بما يفصل بين كون وزارة الداخلية هي الجهة المنفذة والمراقبة في آن معا. ورأت أن "وجود عدة جهات معنية بتنظيم وتنفيذ عملية الاقتراع قد يحدث في بعض الأحيان ضعفا في التكامل والتعاون بسبب صعوبة التنسيق التام في حين أن وجود جهة واحدة مسؤولة يساعد في تلافي أي ممارسة سلبية".

واستطردت أن جمعية الشفافية تراقب انتخابات مجلس الأمة باعتبار ذلك من صميم عملها كما قامت بمراقبة عدد من الانتخابات خارج الكويت وساهمت بالتعاون مع الحكومة واللجان البرلمانية بمجلس الأمة في إعداد وتقديم الكثير من الاقتراحات بقوانين التي تم إقرارها مثل إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وحق الاطلاع على المعلومات وقدمت أكثر من 30 دورة تدريبية لجهات حكومية بشأن كيفية تطبيق قانون حق الاطلاع على المعلومات.

وأعربت حيات عن التطلع بأن يقوم كل ناخب بدوره في يوم الاقتراع بتصحيح المسار السياسي واختيار الأصلح والأكفأ لمصلحة الوطن دون النظر لأي مصلحة فردية. يذكر أن مجلس الوزراء يحرص على مشاركة منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات ودعم مبادرات المجتمع المدني في مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة المؤسسات الحكومية في أداء دورها الرقابي.

على صعيد متصل ناشدت "مجموعة الإصلاح والتوافق الوطني"، الناخبين والناخبات بالحرص التام على أداء واجب الإقتراع يوم الخميس المقبل، يوم الاقتراع لاختيار ممثلي مجلس الأمة 2022، بل وحثّ الجميع من حولهم للمشاركة، والتأكد من أن يكون من يختارونه مؤهلاً وصالحاً، وعلى أن لا يقتصر الدور على التصويت فقط، بل أن يمتد طيلة فترة العضوية لمراقبة أداء ممثليهم ومتابعتهم ومعاونتهم في أداء واجبهم ومهامهم، وعلى رأسها التأكد من احترامهم والتزامهم التام بقسمهم الدستوري والوفاء بما جاء فيه.

وطالبت المجموعة، بالتنديد والاستنكار بجميع محاولات مخالفة وخرق نظام الانتخابات بمختلف أنواعها وصورها، تفعيل دور المواطن في كشف هذه الممارسات وإبلاغ السلطات المختصة بذلك، وبضرورة استكمال أوجه الرقابة على نزاهة الانتخابات بإقرار قانون إنشاء "هيئة وطنية مستقلة عليا للانتخابات" وسن القوانين الداعمة لعملها.

من جهته أطلق نادي الطموح الرياضي الكويتي والجمعية الكويتية لأهالي الاشخاص ذوي الاعاقة اليوم الاحد حملة توعوية بعنوان "صوتنا يفرق" لتعريف الأشخاص ذوي الاعاقة بحقوقهم السياسية وكيفية ممارسة حقهم السياسي في انتخابات مجلس الامة "امة 2022".

وقالت رئيس مجلس ادارتي "نادي الطموح" و"جمعية ذوي الاعاقة" رحاب بورسلي في بيان صحفي ان الحملة تأتى انطلاقا من رسالتهم المجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة للتعريف بحقوقهم السياسية التي كفلها لهم الدستور الكويتي والاتفاقيات الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.

وأضافت بورسلي ان الحملة تتضمن ندوات تثقيفية ولقاءات إعلامية وزيارات ميدانية لمقرات مرشحين مجلس الامة دون اي دعاية اعلامية لأي من المرشحين لتعريفهم بكيفية ممارسة حقهم السياسي.

وشددت على ضرورة اعطاء ذوي الاعاقة حقوقهم عبر العمل على دمج قضاياهم كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة وتعزيز دورهم في الاسهام بمسيرة نماء وازدهار المجتمع.

جانب من الحملة

جانب من الحضور

"الشفافية": 91 مراقبا لانتخابات "أمة 2022" يقومون بدورهم الوطني في يوم الاقتراع

"مجموعة الإصلاح والتوافق الوطني" تناشد الناخبين والناخبات بحسن الاختيار

"نادي الطموح" و"ذوي الاعاقة" يطلقان حملة توعوية لتعريف ذوي الاحتياجات بحقهم في الممارسة السياسية

صورة جماعية

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society
جمعية الشفافية الكويتية